



لجنة دعم الصحفيين

Journalist Support Committee

البحرين: عدم قبول كافة التوصيات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في الاستعراض الدوري الشامل يزيد من المخاطر على العمل الصحفي

في نوفمبر 2022، وضمن الدورة 41 اعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الشامل (UPR) لحقوق الإنسان للبحرين للمرة الرابعة في قصر الامم المتحدة في جنيف.

استعرضت البحرين خلال الدورة سجلها الحقوقي أمام الدول وتلقت 245 توصية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان. تم اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها خلال دورة مجلس حقوق الإنسان الـ52، في مارس 2023 حيث تم قبول 172 توصية فقط فيما أحاطت علماً بالتوصيات الأخرى (زيادة بنسبة 18.6٪ فيما يتعلق بالدورة الثالثة).¹ وقد أشار المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف يوسف عبدالكريم بوجيري بأن عدداً من هذه التوصيات كان من الممكن قبولها بشكل جزئي لولا أنها أما تتعارض مع الدستور والتشريعات الوطنية، أو مع أحكام الشريعة الإسلامية أو تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للمملكة، أو لإحتوائها على عناصر تتعارض مع الهوية الوطنية، والقيم المجتمعية.

وتعقيباً على ذلك، تود لجنة دعم الصحفيين التذكير بأن دستور مملكة البحرين كفل التمتع بحرية الرأي والحق في التعبير في المادة رقم (22) التي نصت على أن «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد»، وأردفت المادة رقم (23) منه أن «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيتها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية». وتود أيضاً اللجنة التذكير بأن مملكة البحرين قد صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تنص المادة 19 منه على الحق في حرية التعبير. إلا أن مملكة البحرين تجاهلت العديد من التوصيات المهمة التي تضمن هذا الحق.

تضمنت الـ245 توصية ما يقارب 26 توصية عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة. قبلت البحرين 15 توصية فيما أحاطت علماً بالـ 11 توصية.

التوصيات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات والتي اعتمدها مملكة البحرين:

- ✓ العمل على إجراء تعديلات على قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البحرين وانضمت إليها.
- ✓ تعزيز الحق في حرية التعبير واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ، 2022- 2026
- ✓ تعديل التشريعات بهدف رفع القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي.
- ✓ الاستمرار في تعزيز حرية الرأي والتعبير من خلال العمل على إجراء التعديلات المناسبة على قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني ، بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البحرين أو انضمت إليها.
- ✓ إصلاح القوانين التي تنظم النشر: المطبوع وعبر الإنترنت ، من أجل ضمان حرية التعبير لوسائل الإعلام المستقلة وجميع المواطنين.
- ✓ مراجعة قانون الصحافة والمطبوعات والنشر لضمان حماية حرية التعبير ، على الإنترنت وخارجه ، بما يتماشى مع الهدف 16.10 من أهداف التنمية المستدامة والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ✓ التحرك بسرعة لتمرير قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني الذي تأخر كثيراً ، لضمان حماية أقوى للصحفيين ولتعزيز الحريات الإعلامية الأوسع.

¹https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/upr/sessions/session41/bh/BAHRAIN_Infographic_41st.pdf



لجنة دعم الصحفيين

Journalist Support Committee

- ✓ مراجعة قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية للتأكد من امتثاله للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وعدم وجود حكم يتعارض مع ممارسة الحريات الأساسية على حساب عمل المدافعين عن حقوق الإنسان
- ✓ وقف اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الواسعة النطاق لممارستهم حقوقهم الأساسية.
- ✓ تكثيف الجهود والالتزامات في دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ✓ الاحترام الكامل لحريات التعبير أو تكوين الجمعيات أو الدين أو المعتقد لجميع الناس دون تمييز
- ✓ مواصلة الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر أمناً وتمكيناً لزيادة مستويات حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي
- ✓ تعزيز وحماية الحق في حرية التجمع وحرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، فضلاً عن سلامة الصحفيين
- ✓ اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين من أعمال التخويف والانتقام
- ✓ تعزيز عمليات التمكين والاستقلال الذاتي للنساء والفتيات من خلال إطار معياري يسمح لهن بالتمتع بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن ، بما في ذلك التعليم ، والحق في الصحة بجميع أبعاده ، والممارسة الآمنة لحرية التعبير ، والحياة خالية من العنف من أي نوع ومشاركتهم في عمليات صنع القرار المختلفة في المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية

وفيما يلي التوصيات التي أحاطت مملكة البحرين فيها علماً:

- ✓ تعديل أحكام المرسوم بقانون رقم 47 التي تجرم التشهير والتجديف وانتقاد الموظفين العموميين وإصدار قانون جديد لوسائل الإعلام يكرس الحق في حرية التعبير.
- ✓ الموازنة الكاملة بين تشريعاتها وممارستها لمكافحة الإرهاب والتطرف مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بما في ذلك عن طريق تعديل قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية والتأكد من أن جميع الإجراءات الجنائية المتعلقة بالأعمال الإرهابية تحترم الحقوق في المحاكمة والوصول إلى العدالة.
- ✓ إجراء تحقيقات نزيهة وشاملة وفعالة في جميع حالات الاعتداء والمضايقة والتخويف ضد نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.
- ✓ السماح لجميع المواطنين بممارسة حقهم بحرية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع دون قيود.
- ✓ الحد من القيود المفروضة على التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن حرية التجمع، وفقاً للالتزامات الدولية.
- ✓ إعادة إقامة الجمعيات السياسية وتهيئة فرص متكافئة للمشاركة السياسية، بما يسمح بممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.
- ✓ دعم الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، بطرق منها إنهاء احتجاز الأشخاص بسبب الإعراب عن آراء تنتقد الحكومة وإنهاء الحظر المفروض على الاحتجاجات.
- ✓ الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير وحقهم في التجمع السلمي وإلغاء جميع الأحكام التشريعية التي تجرم ممارسة هذه الحقوق.
- ✓ الإفراج الفوري عن جميع نشطاء المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأفراد المعتقلين تعسفاً، بما في ذلك لممارستهم حقهم في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات.
- ✓ الإفراج عن جميع الأفراد، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين سُجنوا لممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وإعادة الجنسية البحرينية إلى جميع الأفراد الذين سُحب منهم جنسيتهم انتقاماً من أنشطة حقوق الإنسان.
- ✓ إجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة في جميع الادعاءات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات



لجنة دعم الصحفيين

Journalist Support Committee

ترحب لجنة دعم الصحفيين بما تم قبوله من توصيات بشأن حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات ولكنها تشعر بالقلق إزاء عدم قبول التوصيات الكاملة المتعلقة بهذا الشأن وخاصة أن الوضع الحقوقي في البحرين مقلق للغاية. وما تزال الانتهاكات بحق الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان بتزايد وخاصة الاعتقال التعسفي والأحكام القاسية والحرمان من الحق في المحاكمة العادلة.

وتؤكد اللجنة أن الإفراج عن كامل معتقلي الرأي بما فيهم الصحفيين هو الخطوة الأصدق نحو الاحترام الكامل لحرية الرأي والتعبير ومع ذلك لم توافق مملكة البحرين على كامل التوصيات التي تتضمن الإفراج عن المعتقلين وهذا مؤشر حقيقي لإحتمالية ازدياد عدد المعتقلين ولرغبة السلطات البحرينية في الاستمرار في نهجها الانتقامي ضد الناشطين والصحفيين.

ومن الجديد بالإشارة بأن القانون رقم 47 لسنة 2002 (بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر) يجرم انتقاد حلفاء البحرين. وفي أبريل/نيسان 2021، تم تعديل القانون لتوسيع القيود المفروضة على التعبير الرقمي. تحظر المادة 13 منه على الجرائد والمواقع الإعلامية الإلكترونية نشر محتويات تتعارض مع أحكام الدستور أو المصلحة الوطنية. فرضت المادة 44 على المواقع الإخبارية الامتثال للتسجيل لدى وزارة شؤون الإعلام لكي تعمل². ويحتوي هذا القانون على مواد فضفاضة تستخدمها السلطات في معاقبة الناشطين الحقوقيين والصحفيين بالزج بهم داخل السجون وتقييد الحريات.

عدم قبول السلطات البحرينية بإجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة في جميع الادعاءات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات يفرض على المجتمع الدولي بالتعاون مع المنظمات الحقوقية إيجاد طريقة فعالة للتحقيق بما يجري من انتهاكات بحقهم داخل السجون خاصة بعد التقارير الحقوقية التي تؤكد على الظروف السيئة التي يعاني منها المعتقلين.

وتؤكد أيضاً لجنة دعم الصحفيين أن حرية الرأي والتعبير مازال مقيدة في البحرين وأن الصحفيين لا يزالوا يعانون من القوانين الصارمة التي تجعل مهنتهم محاطة بالمخاطر لذلك تطالب اللجنة السلطات البحرينية بالعمل الصادق والجاد للتخلص من كافة القيود التي تعيق العمل الصحفي واحترام وحماية كافة حقوقهم بما يتماشى مع الدستور البحريني ومع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البحرين بهذا الشأن.

سيجري الاستعراض الدوري الشامل القادم للبحرين في عام 2027. وحتى ذلك الحين، فإن البحرين مسؤولة عن اعتماد وتنفيذ جميع التوصيات المقبولة. وستقوم لجنة دعم الصحفيين بالرصد والمتابعة لكافة الإجراءات التي يتوجب على البحرين القيام بها لحماية العمل الصحفي.

كما أن اللجنة تشجع كافة الصحفيين في البحرين بإرسال الشكاوي والتقارير المتعلقة بحرية الرأي والتعبير عبر الايميل الخاص بها ومواقع التواصل الاجتماعي للمساهمة في إيصالهم إلى الجهات المعنية في الأمم المتحدة والعمل معاً على ضمان بيئة سليمة وأمنة لكافة العاملين في المجال الصحفي.

Journalist Support Committee

Mobile: +961 81 960 985

E-mail: info@journalistsupport.net

Website: <https://www.journalistsupport.net>

Facebook: <https://www.facebook.com/jscommittee/?mibextid=LQQJ4d>

Instagram: <https://instagram.com/js.committee?igshid=NTdIMDg3MTY=>

Twitter: https://twitter.com/journalistsupp1?s=21&t=KtZU3TL_hj-Ti8NJRh4I-Q

² https://www.hrw.org/ar/report/2022/10/31/383112#_ftn39